في الحديث قوله الحالة اللازمة الزائدة على ماله اذا كانت لازمة هذه قيود اربعة وكيف يعتبر زائدها واقيم قوله على ماله انه اذا لم يعلم له مال لا حجر عليه قوله ان استقل بان كان بالغا عاقلا قوله في ماله وليه وصورته بان كان الصبي اتلف مال غيره فانه يحجر عليه وليه في مال الصبي ويودي عنه منه ع ش قوله بطلبه الخ متعلق بحجر والحاجر عليه الحاكم بلفظ يدل عليه نحو منعته من التصرف في اموالها او حجرت عليه فيها او ابطلت تصرفاته فيها او نحو ذلك قوله وان كان فوريا كالقاع عمي بسببها وزكاة وجبت عليه وهذا هو المعتمد خلافا لشرح المنهاج قوله والمراد بماله اي الذي تعتبر زيادة الدين عليه لا المال الذي يتعلق الحجر به لانه سيصرح بانه يتعلق حق الغرماء بماله سواء كان عينا او دينا او منفعة قوله الذي يتيسر الخ احترز به عن مخرج المغصوب الآتي في كلام المصنف والديني الذي يتيسر الخ بان يكون حال الحالي على مقر باذل او منكر وبه بينة فخرج الديني الذي على معسر قوله بخلاف المنافع فان فيها تفصيلا ذكره في شرح المنهاج واما المنافع فان كان يتكلف من تحصيل اجرتها اعتبرت كما قال بعض المتاخرين والا فلا وهو متاني قوله والمغصوب اي الذي لا يتيسر قوله ضم انتزاعه حالا وهو متاني على المنهج كالغايب ظاهره وان كان دون مرحلتين عناني قوله ونحوها اي المغصوب والغايب كالمجحود والمدفون والمرهون وما على معسر ولم يتيسر ونحوها ان المنافع لا تحولها عناني على منهج قوله فان تعذر اي تحصيلها بالكراء فعلى اغنياء المسلمين بعد بيت المال قوله ويترك له ولمن تلزمه نفقته دست ثوب الخ اي جماعة من الثياب ويقال له عند العامة بدلة قوله وكعب بضم اوله وفتح ثانيه مثقلا وبكسر فسكون مخففا وهو المداس قوله جبة او فروة بالنصب مفعول يزاد البقية قوله الدين اي ولا يلزمه ان يكتسب ايضا الا لدين عصي بسببه اي كاهل خروجه من المعصية لقوله تعالى وان كان الخ فان الامر بانظاره دون المر بالكسب به قوله فعليه البينة اي لانه يدعي ما يدفع به واعساره لذلك عرض له مال فاحتاج في اثبات اعساره لبينة عليه وفيما اذا زيد لا في مقابلة مال لم يتضمن ذلك علم مال له فصدق بلا بينة

بينة وبهذا اتضح قول قل المراد انه ان عرف ماله لم يصدق والا صدق بيمينه قوله في الصورة الاولى قوله هي ما اذا ادعى انه معسر وقوله في الثانية هي ما اذا قسم ماله بين غرمايه الخ قوله بما استعرفه اي بمرض مستعرف فيه كالبادي الغالب والحمى اللازمة والاسهال المتواتر والرعاف الدايم فمن اتصف بشيء من ذلك هو مريض بما يخاف عليه منه الهلاك قوله وفي الجميع الخ عبارة سم نعم ان كان عليه دين مستغرق حجر عليه في جميع تركته كما قال مع كلنه بالنسبة للتبرعات والافلو وفي المريض بعض الغرماء لم يزاحم غيره وان لم يف ماله بدينه كما قاله الشيخان قوله وايصال هدية وبعثت الهدية نفسها كما لو قالت جاءت بك شخص سيدي اهداني اليك فيجوز له وطوها والتصرف فيها قال والعبارة هي ما يعبر به عما في ضميره اي مسلوب الكلام ولا يصح اسلام مه استقلالا واما اسلام سيدنا علي رضي الله عنه فكان الحكم اذ ذاك منوطا بالتمييز فمسلوب العبارة الخ واما افعال المجنون فيعتبر منها التملك بالاحتطاب ونحوه وينفذ استيلاده ويضمن ما اتلفه على غيره ويثبت النسب بزناه الصوري والحرية بارضاعه كان ارضعت المجنونة شخصا سنة دون حولين خمس رضعات بشرطه قوله اوامنا ولو بنزوله في قصبة الذكر وان لم ينزل وان لم يجب الغسل به اخذا مما قاله في صور الحبل هو الاتية فان حبلها لا يتوقف على نزول المني كما قيس على المنهج قوله وهي تحديدية على المعتمد قوله او بامنا الخ كلامه يقتضي تحقق خروج المني فلو اتت زوجة صبي يمكن بلوغه بولده لاكثر من ستة اشهر لحقه ولا يحكم ببلوغه لان الولد يلحق بالامكان والبلوغ لا يكون الا بتحققه وعلى هذا لا يكلف اذا وطئ امته وانت بولد وهو كذلك وان صرح البلقيني بثبوته والحكم ببلوغه عناني قوله فيحكم بعد الوضع بالبلوغ قبله اي الحمل لستة اشهر فتي ويتبغي عليه ان نصرفها صحيح بين عين العلوق مع شيء تلتبيه سكت عن الخنثى المشكل وحكمه انه لو امني بذكره وحاض بفرجه حكمنا ببلوغه في الاصح

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)